ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

مكتب شمال افريقيا

المسألة الكردية وسياسات تركيا

إرث من العنف والقمع والحلول

جو حمورة

المسألة الكردية وسياسات تركيا

إرث من العنف والقمع والحلول

الكاتب :جو حمورة

باحث متخصّص في شؤون الشرق الأوسط وتركيا. يركّز أبحاثه حول التطوّرات الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط بشكل عام، ولبنان وتركيا بشكل خاص. حائز على دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كوجايلي- تركيا، وماجستير في العلوم السياسية من جامعة الروح القدس - الكسليك.

المحررة : حبيبة علية

مديرة برامج بمؤسسة روزا لكسمبورغ، مهتمة بالحركة النسوية والحركات الاجتماعية واليسارية. تدور اهتماماتها حاليا على الهجرة والتغيرات الاجتماعية وتشرف على انتاج الورقات البحثية في ليبيا والسودان وتونس.

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ،
مكتب شمال إفريقيا و إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر
بالضرورة عن موقف المؤسسة

تمثل المسألة الكردية واحدة من القضايا الأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط. لا يتعلق الأمر حصراً في ميل الأكراد ونضالهم لإنشاء دولة مستقلة لهم، بل إلى سلسلة من السياسات التي غالباً ما تطالهم، وخاصة من الدول ذات التواجد الديمغرافي الكردي المهم، وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا.

تُعتبر تركيا واحدة من الدول الأكثر سعياً إلى إحباط التطلعات القومية الكردية، حيث نفذت سلسلة من الإجراءات واتبعت سياسات متعددة في مجال مكافحة الحركات الإنفصالية الكردية من ناحية، كما المشاعر القومية الخاصة بهم من ناحية أخرى. استخدمت تركيا الدبلوماسية حيناً، وفوهات المدافع أحياناً أخرى، ليس في الداخل التركي وحسب إنما في الدول الثلاث الأخرى حيث التواجد الكردي النشِط والكثيف.

تعود المسألة الكردية إلى زمن غابر مضى، أقله إلى نهاية القرن التاسع عشر وذلك مع بداية ظهور المشاعر القومية المتأثرة بالثورات الثقافية والتحررية الأوروبية من ناحية، والذي ترافق مع بروز ضعف السلطنة العثمانية من ناحية أخرى. إلا أن تفاعل تلك المسألة لا يزال يشكّل إحدى الصراعات السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط حيث إن تناثر الأكراد الديمغرافي في أربعة دول يجعل من السياسات الإقليمية المرتبطة بهم معقدة وفيها أطراف وشركاء كثر وهو الأمر الذي يدفع الأكراد إلى السير بين ألغام الدبلوماسية الإقليمية، على الرغم من أن التاريخ أثبت، ولأكثر من مرة بأن معظمها ينفجر بهم خاصة عند اتفاق دول إقليمية على أمور مرتبطة بهم.

منذ بداية العقد الثاني من القرن الماضي، سعت تركيا إلى إحباط تلك التطلعات القومية، لكنها عادت وعدّلت في سياساتها منذ عام 2005 وحاولت الانفتاح على الأكراد بوصفهم إحدى الأجزاء المكمّلة للأمة التركية مثلهم مثل باقي المكوّنات الأخرى، وتحديداً السنية والمسيحية ومجمل الحركات الصوفية الإسلامية. ساهم هذا الأمر في إرساء نوع من سلام داخلي، لكنه سرعان ما عاد التوتر من جديد مع تضخم النزاعات خارج الحدود التركية وتحديداً في سوريا.

تعاملت تركيا في بعض الفترات الزمنية مع الأكراد في داخلها الجغرافي بقسوة كبيرة وباستخدام أدوات القمع العسكرية والتهجير وغيرها من الأساليب والأدوات العنفية، فيما استخدمت في فترات زمنية أخرى الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات عبر إعطاءهم بعض الحقوق الثقافية واللغوية من أجل استيعابهم. على المنوال نفسه، تعاملت بحزم ولين مع الأكراد خارجها، فتارة تتفاهم معهم كما هو الحال مع إقليم كردستان شمال العراق، وتارة تقاتلهم كما هو الحال مع المتمردين الأكراد في جبال قنديل شمال العراق، وأحياناً أخرى تتقاتل مع الأنظمة المجاورة عند استخدامها للأكراد كورقة ضغط على تركيا كما هو الحال مع سوريا خلال فترة حكم نظام آل الأسد، أو تتوافق مع الأنظمة لإحباط النزعات الكردية الانفصالية كما هي الحال عليه بينها وبين وإيران.

يُلقي المقال التالي الضوء على المسألة الكردية وعلى نشاط "حزب العمال الكردستاني" بوصفه أكثر المنظمات فعالية وتأثيراً وحركية في مواجهة تركيا، وهي المنظمة التي أعلنت في 12 أيار/مايو 2025 عن حلّ نفسها وإلقاء السلاح، إضافة إلى ردود الفعل والإجراءات والسياسات التي نفذتها تركيا لإحباط تصاعد النزعة القومية الكردية. علاوة على ذلك، يعرّج على الجذور التاريخية، على اعتبار أن المسألة الكردية هي مسألة تاريخية ليست وليدة الحاضر بل نتيجة لأحداثه، فيما تفاعلها اليوم هو نتيجة تراكم لأحداث الماضي. كما تقارب الأدوات التركية في التعامل مع المسألة الكردية خارج حدود ترابها الوطني، على اعتبار أن المسألة الكردية وتشابكها في الدول الأربعة التي يقطن الأكراد فيها تشكل جوهر الأمن القومي التركي المعني بالشؤون خارج حدوده خوفاً من تسرّب الأفكار والتنظيمات الكردية إلى الداخل التركي.

أصول المسألة الكردية وتطلعات الأكراد ونضالهم

لا يمكـن اختصـار النضـال الكـردي بالركـون إلى طريقة مـن طرق النضـال حصراً، بـل يتعدى الأمر إلى سلسـلة من الأسـاليب والنشـاطات، منهـا مـا هو عسـكري ومنها ما هو سياسـي وآخـر ثقافـي. كان الحدث الأبرز في مسـار النضـال الكـردي الحديث هو تأسـيس "حـزب العمال الكردسـتاني" عام 1978، والـذي راح يمارس النضـال العنيف المسـلح بشـكل مباشـر، فأفاد المسـألة الكردية من جهة وخاصة في رواجها على الصعيد الإقليمي والدولي، لكنه من جهة أخرى أضر الأكراد باسـتجلاب ردات فعل قاسـية وعنفية من الدولة التركية.

لا يعنـي ذلـك بمطلـق الأحوال أن المسـألة الكردية قد بدأت مع الحزب أو أنها سـتنتهي معه، بل إن الحزب سـاهم فـي تمثيلهـا بشـكل أو بآخر في فترات ومراحل محددة زمنياً. أما المسـألة الكردية، في معانيهـا العميقة فهي حق يـراه الأكراد مكتسـباً للعيش في ظل نظام يحتـرم ثقافتهم وأفكارهم ولغتهم وهويتهم. أما في حدها الأقصى، فالمسـألة الكردية هي نزعة لإنشـاء دولة مسـتقلة ذات سـيادة تدعى كردسـتان على أراضٍ تقع اليوم في جنوب وجنوب شـرق تركيا، وعلى شـمال سـوريا وشـمال العراق وشـمال غـرب إيران، وهـي الأرض التي سـكنها تاريخياً وحاضراً الأكراد.

تعـود أصـول المسـألة الكردية إلى الجغرافيا السياسـية المعقـدة لما يُعرف بـ"المسـألة الشـرقية"، وهو مصطلح يسـتخدم لوصـف الصراعـات على السـلطة وإعادة التنظيـم الإقليمي داخـل الإمبراطورية العثمانيـة خلال القرنين الثامن عشـر والتاسـع عشـر وما نتج عنه. فمع بدء ظهور ضعف السـلطنة العثمانية، سـعت مجموعات عرقية ودينية مختلفـة داخـل حدودهـا، بمـا فـي ذلـك الأكـراد، إلـى تأكيـد هويتهـا وتأميـن مسـتقبلها وسـط تحالفـات متغيّرة وطموحات مـن دول وإمبراطوريات متنوعة.

مع نهاية القرن التاسـع عشـر، برزت المسـألة الكردية كجزء أساسـي من "المسـألة الشـرقية" الأوسـع، حيث كان الأكـراد يتصارعـون للحصول على مكانة في النظام الإقليمي الجديد المتشـكِّل حتى قبل سـقوط السـلطنة. فيما شـارك الأكـراد في الحروب والتحـركات والاعتراضات على الأحداث داخل السـلطنة، والتـي أدى تفككها، بعد الحرب العالميـة الأولـى، للتوصـل إلـى "معاهدة سـيفر" عـام 1920، وهـي المعاهدة التي اشـتملت علـى إقامة دولة كرديـة، كإشـارة واضحة إلى الاعتراف الدولي بتطلعات الشـعب الكردي، بحسـب المؤرخـة "هيزر واغنر". ومع ذلك، فـإن "معاهـدة سـيفر" لم يُكتـب لها النجاح، وتم اسـتبدالها بمعاهـدة أخرى عُرفت بـ"معاهـدة لوزان" عام 1923، والتـي لـم تتضمـن أي أحـكام متعلقة بالشـعب الكردي، مما تركهم، كشـعب، منقسـمون جغرافيـاً بين أربعة دول مختلفـة هـي تركيـا، العراق، سـوريا، وإيران، فيمـا لهم بعـض التواجد المحـدود والحديث في دول أخـرى كجورجيا، آذربيجان، لبنان، إسـرائيل وبعـض الدول في أوروبا الغربية.

ومنـذ ذلـك الحيـن، تطـوّرت المسـألة الكرديـة إلـى صـراع من أجـل تقريـر المصيـر والاعتـراف الثقافـي والحقوق السياسـية. وعلـى الرغـم من أن الشـعب الكردي ليس موحداً في الرأي والطموح السياسـي، إلا أن قسـماً مهماً منـه يطمـح إلـى إقامـة دولـة كردسـتان المسـتقلة التـي تشـمل الأراضي التـي يسـكنوها، وهـي الأرض التي يعتبرونهـا أرضهم التاريخية. ومن النقاط الأساسـية في سـعيهم هذا هو الحفاظ على لغتهـم وثقافتهم وتراثهم المميّـز الـذي غالباً ما يتم قمعه في البلدان التـي يقيمون فيها.

ويأتـي هـذا القمـع لأسـباب عديدة، ومنها خـوف الأنظمة والـدول القائمة منذ نهايـة الحـرب العالمية الأولى على كيانهـا وحدودهـا ووحـدة أراضيها. إضافة إلـى ذلك فإن تدني ثقافة حقوق الإنسـان في هـذه المناطق مثّل عاملاً آخـر سـاهم في قمع الأكراد والمسـألة الكردية ووقوع أنظمة تركيا والعراق وسـوريا وإيران تحـت حكم رجال الدين أو رجـال العسـكر لعقـود طويلة، وميلهم الجامح لتوحيد المجتمع وعدم السـماح ببروز الخصائـص القومية أو الدينية المتمايزة فيه.

لتتأرجح المسـألة الكردية بين حدان مكملان لبعضهما البعض. الأول هو السـعي لإقامة دولة كردسـتان المسـتقلة عـن بقيـة الدول، فيمـا الثاني هو حمايـة الثقافة واللغـة والهوية القومية للشـعب الكردي. وهـي التطلعات التي غالباً ما أدت إلى معارك عسـكرية وحملات اضطهادات ضدهم من قبل الأنظمة السياسـية القائمة، وخاصة النظام التركي.

الشتات الكردي وأساليب القمع

يشـكّل السـكان الأكراد، الذين يقدر عددهم بحوالي 30-40 مليون فرد، إحدى أكبر المجموعات العرقية في العالم التـي ليـس لها دولة ذات سـيادة. أما تشـتتهم الديموغرافـي فهو نتيجة لعوامـل تاريخية وجغرافيـة، بما في ذلك التضاريـس الوعـرة والجبليـة التي سـكنها الأكراد تاريخياً. نتيجة لذلك، اسـتقر الأكراد عبر حـدود تركيا وإيران والعراق وسـوريا، مما أدى إلى ظهـور ديناميكيات إقليميـة متميزة في الزمن الحديث.

فـي تركيـا، حيث يشـكّلون أكبـر أقلية عرقية فيها، يتمركز الأكراد بشـكل رئيسـي في المناطق الشـرقية والجنوب شـرقية. وعلـى الرغـم مـن عدم وجود إحصاءات رسـمية حـول أعدادهم، يُقـدر عددهم بحوالى 15 مليون شـخص بحسـب كتـاب "زمن الأكـراد"، فيما يواجهون في تركيا تمييزاً منهجياً وسياسـات الاسـتيعاب التي تهدف إلى قمع هويتهـم الثقافيـة. فغالبـاً مـا اتسـم النضـال مـن أجل الحقـوق الكردية فـي تركيـا بمقاومـة اجتماعية وسياسـية ومسـلحة، أدت فـي مراحـل متعددة إلى حروب ونزاعات أبرزها ثورة الشـيخ سـعيد النقشـبندي عام 1925، وثورة مدينة ديرسـم عام 1937، والنزاع المسـلح بين "حزب العمال الكردسـتاني" والدولة التركية منذ عام 1984.

تسـتضيف إيران عدداً كبيراً من السـكان الأكراد، ويتمركزون أساسـاً في المحافظات الغربية المتاخمة للعراق وتركيا. ورغـم أن عدد السـكان الأكراد في إيران أصغر مقارنـة بعددهم في تركيا، إلا أنهم تعرضوا أيضـاً للتهميش والقمع الثقافـي والعنـف السياسـي. وقد تقاطع سـعيهم للحصول على قـدر أكبر من الحكم الذاتـي والاعتراف الثقافي فـي بعـض الأحيـان مع تحولات سياسـية كبيرة داخل إيران أكان فـي التغييرات والإصلاحات التي طبقها الشـاه رضا بهلـوي عـام 1963 أم فـي الثورة الإسـلامية الإيرانيـة عام 1979 أو قبلهما الانقلاب العسـكري عام 1953. وفي هـذه البـلاد بالتحديـد، للأكراد تجربـة غير ناجحة فـي مجال إقامة دولـة خاصة لهم، وذلـك عند إقامتهـم لـ"جمهورية مهاباد" عام 1946، والتي لم تسـتمر سـوى بضعة أشـهر وانتهت بشـنق من أقام تلك الجمهورية من الأكراد في السـاحات العامة، وذلك بعد تسـوية واتفاق بين إيران والاتحاد السـوفيتي.

أمـا فـي العـراق، فيقيم الأكراد في المقام الأول في إقليم كردسـتان شـمال البلاد، وقد دفعـوا ثمناً غالياً خلال حكـم "حـزب البعـث العراقـي" وحتى قبله. لـم يكن الحكـم العراقـي مهادناً مع الأكـراد منذ قيام العـراق، فكانوا يتعرضون لحملات اسـتيعاب ودمج غالباً ما أدت إلى مشـاكل أمنية وقمع ممنهج. سـمح سقوط نظام صدام حسين للأكـراد فـي العراق بتأسـيس نوع مـن الحكم الذاتي مـن خلال حكومة إقليم كردسـتان، وذلك علـى وقع تدخلات الولايـات المتحـدة الأميركيـة في العراق. وقد منحهم شـبه الاسـتقلال الذاتـي هذا الفرصة لتطوير مؤسسـاتهم ومواردهـم، علـى الرغم من اسـتمرار التحديات السياسـية والخلافات المتشـعبة مع الحكومـة المركزية في بغداد. من ناحية أخرى، ففي أقصى شـمال الإقليم الكردي جبال شـاهقة تسـمى جبال قنديل، تتمركز فيها قيادة "حزب العمال الكردسـتاني"، فيما تتقاسـم الإقليم الكردي جماعات مسـلحة وعائلات عريقة أبرزها الطالباني والبارزاني.

في سـوريا، وهي موطن لعدد أقل من السـكان الأكراد، تتمركز الأقلية الكردية بشكل رئيسي في شمال شرقي سـوريا. طـوال تاريخ البلاد المعقد، واجه الأكراد في سـوريا سياسـات الاسـتيعاب والتوترات الدوريـة مع الحكومة المركزية. قدمت الحرب الأهلية السـورية ديناميكيات جديدة، مما سـمح للجماعات الكردية بتأسـيس درجة من الحكم الذاتي وسـط الصراع العسـكري والسياسـي الأوسع، وذلك في شمال شرق سـوريا قرب الحدود مع تركيا، وذلك بدعم غربي مباشر.

ممـا لا شـك فيـه أن تناثر الأكراد بين أربعة دول جعلهم فرائس سـهلة للأنظمـة القائمة، إلا أن ذلك لم يعنِ أن كل دولة من الدول الأربعة لم تسـتخدم الأكراد في صراعها مع جيرانها. اسـتخدمت سـوريا، على سـبيل المثال، الأكراد و "حزب العمال الكردسـتاني" لزعزعة اسـتقرار تركيا بعد تسـهيل الرئيس السـوري السـابق حافظ الأسـد لعملهم في سـوريا، حتى وصل به الأمر إلى رعاية مخيمات وثكنات عسـكرية لهم في سـهل البقاع اللبناني خلال السنوات الأخيـرة مـن الحرب الأهلية. اسـتخدمت سـوريا الأكراد كورقة مفاوضة مـع تركيا حتى حدود توقيـع "اتفاقية أضنة" بينهمـا عـام 1998، تمامـاً مثلمـا اسـتخدمت إيـران الأكراد في العـراق كورقة مسـاومة وضغط علـى نظام صدام حسـين، فيمـا اسـتخدم هذا الأخير الجماعـات الكردية الإيرانية خـلال حربه مع إيران بين عـامي 1980 و 1988، تاريخ نهايـة الحرب بينهما.

فـي المقابـل، تنوّع شـكل القمع الذي تعرض له الأكراد في الدول الأربعة. يمكـن العودة إلى مجزرة حلبجة العراقية عـام 1988 عندمـا اسـتخدم النظام العراقي الأسـلحة الكيميائية فـي المدينة ذات الأغلبية الكردية. أسـلوب عنيف وقمعي آخر اسـتخدمته كل من سـوريا وإيران وهو قائم على قمع الهوية الكردية عبر التخويف والسـجن والملاحقة وقمـع الحريـات الثقافيـة واللغوية والسياسـية. أما فـي تركيا، فتنوّعت أشـكال القمع فكان منها الشـنق للزعامات عـام 1925، والتهجيـر المكثـف وحـرق القرى بعد عـام 1937، وقمع ثقافي قاسٍ وصـل إلى حد منـع التكلم باللغة الكردية في الشـارع وصولاً إلى نكران حتى وجود أكراد من الأسـاس، حيث راحت تسميهم الدعاية الرسمية التركي قبـل عام 2005 بـ"أتراك الجبال"، في إشـارة منها أن هؤلاء ليسـوا كرد ولا يوجد شـيء إسـمه أكـراد، إنما هؤلاء أتـراك نسـوا هويتهـم التركيـة بسـبب العيش في الجبـال بعيداً عـن الحضارة، كمـا يذكر "معهـد البحـوث الثقافية التركي" الـذي روّج لهذه الفكرة منذ عام 1961.

يبقـى أن ردود الفعـل الكرديـة قد تفاوتت بين من رضخ للقمع وبين من رفضه وقاتل ضده. التجربة الأكثر بروزاً هي تجربـة "حـزب العمال الكردسـتاني" الذي أرهق تركيا لسـنوات طويلة وفـرض عليها إقامة حالـة الطوارئ، والتي لا تـزال قائمة في بعض الولايـات التركية حتى اليوم.

الثورات والتمردات المبكرة واستجابة الدولة

طـوال فتـرات زمنية طويلة، شـكّلت المسـألة الكردية إحدى أهم المسـائل التـي عنت تركيا واسـتقرارها الداخلي وسـمعتها فـي العالـم. مثلـت المسـألة الكرديـة وطموحـات للأكـراد، بشـكل عملـي، بروز خطـر على أمـن تركيا القومي، كما على سـلامة أراضيها ووحدتها وسـيادتها وأمن شعبها.

حيـث لـم يكن بالإمكان أن تقبل أي سـلطة تركية بتعاظم المشـاعر القومية الكردية وذلك لأسـباب عديدة ومنوّعة. إن "الأتاتوركييـن"، المتأثريـن ببانـي الجمهوريـة التركية، مصطفى كمال أتاتـورك، آمنوا بالعلمانيـة تماماً كما آمنوا بالقوميـة التركيـة، والتـي هي فـي صلب الفِكـر والإيديولوجيا التـي آمن بها مؤسـس الجمهوريـة التركية، وزرعها بشـكل خاص، في المؤسسـة العسـكرية التركية. لذلـك، كان تقبل الأكراد أمراً ملىء بالنزعـات التركية الرافضة لأي تمايـز لأي جماعـة داخل الوطـن، خاصة وأن "معاهدة لـوزان" التي اعترفت باسـتقلال الجمهوريـة التركية، لم تلحظ الاعتـراف بأي أقليـة عرقية أو إثنية في البلاد.

تعـددت الثـورات والتمـردات التي قادهـا الأكراد لتحقيـق وتحصيل مـا اعتبروه حقوقـاً ثقافية ولغويـة، إلا أن ردود الفعـل التركيـة اسـتخدمت العنف المفرط فـي قمع الأكراد، وخاصة في فترات حكـم "أتاتورك" الذي قمع تمردات عـدة فـي المـدن التركيـة، ومـا تلاها. تبع هـذا الأمر، اسـتخدام الإيديولوجيـا في المجـال الثقافي مـن أجل إحباط المشـاعر القومية الكردية، تلاها نزاعات مسـلحة وعنفية مع "حزب العمال الكردسـتاني"، ومن ثم محاولة تسـوية بيـن الأكـراد والدولـة التركيـة اتسـمت بالقليل من النجـاح، وصولاً إلى الأمـس القريب الذي شـهد على حلّ "حزب العمال الكردسـتاني" لنفسه وإلقاء السلاح.

شـهدت أعقـاب الحرب العالمية الأولى صعود المشـاعر القومية فـي جميع أنحاء ما كان يُعرف بالسـلطنة العثمانية، مما أدى لاحقاً إلى تشـكيل الدولة التركية الحديثة على الأراضي ذات الكثافة السـكانية للعنصر التركي وتحت قيادة أتاتـورك. ومـع ذلك، لم يكن هذا التحـوّل خالياً من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالسـكان الأكراد.

تقـف ثورة الشـيخ سـعيد النقشـبندي عام 1925 كمثـال مؤثر على المقاومـة الكردية المبكرة ضـد النزعة المركزية والقوميـة للحكومـة التركيـة. وكانـت الثـورة بقيادة الشـيخ سـعيد، وهو زعيـم ديني وقبلـي، يمثل التيـار الكردي الرافـض لـ"معاهدة لوزان" من ناحية، كما تيارات الطُـرق الصوفية الرافضة للغلو العلماني لدى "أتاتورك" من ناحية أخـرى، فيمـا هدفت الثورة إلى تأميـن قدر أكبر من الحكم الذاتي للمناطق الكردية في جنوب شـرقي البلاد بعدما طغـى البُعـد القومـي الكردي على النزعـة الدينية داخل الحركة الثوريـة، كما يفصّل الكاتب محمـد درنيقة الأمر في كتابه "التصوّف الإسلامي".

رداً علـى الثـورة، أبـدت الحكومـة التركيـة موقفـاً حازماً لا هـوادة فيه. تم إرسـال القوات العسـكرية لقمـع الحركة الانفصالية، وتم اسـتخدام القصف الجوي لقمع التمرد، فانتهى الأمر بسـحق الثورة بالقوة وبشـنق الشـيخ سـعيد ورفاقـه فـي السـاحات العامة. شـكّل هذا الرد المبكر سـابقة لاسـتخدام القوة العسـكرية وعقوبـة الإعدام لقمع التطلعـات القوميـة الكرديـة واحباطهـا حتـى ولـو أدى الأمر لسـفك الكثير مـن الدمـاء، والتي تفيد بعـض المراجع الغربيـة عن بلوغهـا حوالي 40 ألف من القتلى.

كان تمـرد ديرسـم، الذي وقع بيـن عامي 1937 و1938 في منطقة ديرسـم (ولاية تونجلي حاليـاً، والتي تمّ تغيير اسـمها لمحـو ذكـرى التمرد) شـرق تركيا، بمثابة حلقـة مهمة أخرى في النضـال الكردي من أجل الحكـم الذاتي. بدأ التمـرد بسـبب مجموعـة من العوامـل، بما في ذلـك الفوارق الاجتماعيـة والاقتصاديـة والقمع الثقافـي للعلويين وللأكـراد، كمـا تداخـل البُعـد الديني فـي التمرد عندما شـاركت فيـه الأقلية العلويـة التركية في منطقة ديرسـم. أطلقـت الحكومـة التركيـة، التـي اعتبـرت الانتفاضـة تحدياً لسـلطتها، عملية عسـكرية لقمـع التمرد بالحديـد والنار. وأسـفرت هـذه العمليـة عن حملـة عنيفة اتسـمت بالقصف الجوي والتهجير القسـري وخسـائر كبيـرة في الأرواح، خاصـة وأنهـا تناسـبت مـع الوقت الذي مـات فيه "أتاتـورك" ما دفـع بالضباط إلى التمـادي في عمليات اسـتخدام العنـف، ومنهـم ابنته بالتبني، صبيحة غوغتشـن، التي كانت المرأة الأولى في تركيا التي تشـارك في قيادة طائرة حربية واسـتخدامها في القصف على القرى والأحياء، بحسـب كتاب "تاريخ تركيا الحديث" لحميد بوزرسـلان.

حيـث كانـت هذه العمليـة بمثابة رد فعل قاسٍ على المعارضة لهويـة الدولة الجديدة ونزعاتهـا القومية التركية التي أرسـاها "أتاتـورك". أمـا نجـاح هـذه الحمـلات العسـكرية في كسـر التمـردات الكرديـة، فعـززت التـزام الحكومات المتعاقبـة بالحفـاظ علـى سـلامة الأراضي من خلال القوة العسـكرية وقمـع الهويات القوميـة الأخرى دون رادع أو حـدود أو حتى مسـاءلة، ومنها الأقليات اليونانية والألبانيـة واليهودية وغيرها.

"حزب العمال الكردستاني" والكفاح المسلح

نشأ "حزب العمال الكردستاني" (PKK) على خلفية هذه الصراعات التاريخية. تأسس الحزب عام 1978 على يد شاب متحمّس متأثر بالثورة الماوية في الصين هو عبد الله أوجلان، وسعى في البداية إلى إقامة دولة كردية مستقلة من خلال الكفاح المسلح. أولى أعماله المسلحة كانت محاولة الانقضاض على الزعامات الكردية المحلية والآغاويات الإقطاعية في تركيا التي رأى فيها المسبب الأول لتخلف الأكراد، لكن هذا النزاع سرعان ما توقف مع قيام الجيش التركي بانقلاب دموي على السلطة المدنية عام 1980. بعد خروج العسكر من السلطة عام 1983 وإعادة العمل بالدستور، تطوّرت تكتيكات "حزب العمال الكردستاني" منذ عام 1984 إلى حرب عصابات طويلة الأمد ضد الدولة التركية بهدف إقامة دولة قومية للأكراد.

منذ نشأته، شهدت أيديولوجية "حزب العمال الكردستاني" تحولات كثيرة وإعادة بلورة تبعاً للواقع الميداني والسياسي، كما تبعاً لما أراده أوجلان. تطوّر فكر الحزب ومرّ بشكل عام بمرحلتين أساسيتين. الأولى كانت الإيمان بالقومية على النمط الكلاسيكي؛ أي القومية القائمة على روابط الدم والمظهر الفيزيولوجي والتاريخ المشترك واللغة، واعتبارها خصائص كافية تؤدي حتمياً إلى إقامة دولة - أمة تحوي كل أكراد العالم. مع مرور الوقت ووصول النزاع المسلح إلى حائط مسدود، تبنى الحزب مفهوم الكونفدرالية الديمقراطية، وهو المفهوم الذي يؤكد على الحكم المحلي، والمساواة التامة بين الجنسين، والتعايش الحر بين الثقافات المتعددة والفِكر الإشتراكي، وتشكيل رابط سياسي بين المناطق الكردية بعد تحقيقها لحكم ذاتي ضمن دولِها. هذا ولعبت كتابات أوجلان دوراً محورياً في تشكيل الوعي الإيديولوجي الكردي العام ووعي حزبه الخاص، فيما زاد منسوب عطاءه الفكري والأدبي بعد سجنه في تركيا منذ عام 1999 وحتى اليوم.

وعلى الرغم من تصنيف تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والكثير من الدول الأخرى "حزب العمال الكردستاني" كمنظمة إرهابية، فقد حصلت الجماعة على الدعم من بعض الجهات الإقليمية كاليونان وسوريا وإيران من أجل زعزعة استقرار النظام التركي وذلك إلى حدود عام 1999. فيما دعمتهم دول ومنظمات أخرى، وتحديداً أوروبية بسبب دور الحزب في تسليط الضوء على محنة الأكراد والدفاع عن حقوقهم وهويتهم ولغتهم.

عملياً، أدت أنشطة الحزب إلى اشتباكات عنيفة مع الجيش التركي، مما أدى إلى خسائر في الأرواح من الجانبين ناهزت الخمسين ألفاً، بحسب الاحصاءات الرسمية التركية. وقد تسبب الصراع في مخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان واهتمام دولي وجهود لإيجاد حلول سلمية. هذا واستخدم الحزب أسلوب حرب العصابات (Guerilla) القائمة على الكر والفر منذ بداية حربه على النظام التركي، فيما استخدمت الدولة التركية الجيش وعصابات المرتزقة التابعة للآغاوات الأكراد، كما أشكال أخرى متشعبة من القمع السياسي والثقافي واللغوي.

[1] يملك عبدالله أوجلان عشرات الكتب والتي نشر أغلبها خلال فترة سجنه، وهي تفصّل نظرته ونظرة حزبه إلى الفكرة القومية، الاشتراكية، النسوية، والكفاح المسلح وشؤون سياسية وعقائدية أخرى، وهي منشورة في اللغات الكردية، العربية، الإنكليزية وغيرها.

الإيديولوجية الثقافية وكفاح "حزب العمال الكردستاني"

لـم تقتصـر أدوات الحكـم التركي على القمـع والقتل والتهجير فقـط، بل راحت إلى حد اسـتخدام الإيديولوجيا في المجـال الثقافـي مـن أجـل قمع كل اختـلاف في الهويـة القومية أو في هويـة الدولة، كما راحت بعيـداً في نكران وجود الأكراد حتى. فقد شـهدت الفترة الممتدة بين السـتينات حتى أواخر تسـعينات القرن الماضي تحوّلاً في نهج الحكومـة التركية تجاه المسـألة الكرديـة. تبنت الحكومة معالجـة أيديولوجية تهدف إلى اسـتيعاب الأكراد في الهوية التركية الأوسـع. وقد تجسـد هذا النهج في سردية "أتراك الجبال"، الذي سعى النظام التركي من خلالها إلى إلغاء التمييـز الكردي مـن خلال التأكيد على اندماجهـم وانصهارهم في الأمة التركية.

لعبـت وسـائل الإعـلام التـي تسـيطر عليها الدولـة دوراً محورياً في نشـر هذه السـردية، تماماً كمـا لعب مؤرخون وأنتروبولوجيـون أتـراك فـي بثها ونشـرها، وتصوير الأكراد كجزء لا يتجـزأ من الكل التركي، والتسـويق لفكرة أنه لا يوجـد أقليـة قوميـة كرديـة فـي تركيا، إنما هؤلاء هـم "أتراك الجبـال" الذين عاشـوا طويلاً فيها ونسـوا هويتهم التركيـة. هـذا وأصبـح قمـع الثقافـة واللغـة الكرديـة سِـمة مميزة لهـذه السياسـة، ممـا أدى، بطبيعة الحـال، إلى التوتـرات والشـعور بالمحو الثقافي فـي المجتمع الكردي، كما ردات فعل عنفيـة خارجة عن المنطق والاتزان.

نتيجة لهذه السياسـات، شـهدت أواخر السـبعينات ظهور "حزب العمال الكردسـتاني"، وهو منظمة مسـلحة كانت فـي حينهـا تسـعى إلـى إقامـة دولـة كردية مسـتقلة. واعتمـدت الجماعـة بقيـادة عبد اللـه أوجلان تكتيـكات حرب العصابـات لتحقيـق أهدافهـا. وكان مـن بيـن التكتيـكات الأكثـر إثارة الذي اسـتخدمها "حـزب العمال الكردسـتاني" اختطـاف المعلميـن والطـلاب وتفجير المدارس الرسـمية، بهدف تعطيـل نظام التعليم لأنـه يُعلّم أبناء الأكراد لغة الأتـراك، كمـا يذكـر كتاب "المسـألة الكردية وتركيا: مثـال حيّ عن صراع إثني عابـر للدول" لكاتبه كمال كيريسـجي، كمـا ولفـت الانتبـاه إلى المسـألة الكردية على المسـتوى الوطنـي والدولي. أما تمركـز القوات المقاتلـة الكردية فـكان فـي الجبـال شـرق الأناضـول وفي الضواحـي الفقيـرة من المـدن الجنوبيـة والجنوب شـرقية، كمـا امتلكوا مخيمـات تدريـب في سـوريا وفـي جبال قنديل فـي العراق وحتى فـي لبنان، كما دعـم لوجسـتي ومالي قدمته اليونان بشـكل أساسـي وآخر إعلامي قدمته بعض الدول الأوروبية، بحسـب المؤرخ التركي "ناظلي أفدان".

ردت الحكومة التركية على عنف "حزب العمال الكردستاني" بقوة، معلنة حالة الطوارئ في المناطق الجنوبية الشرقية الأكثر تضرراً من المعارك العسكرية والعنف. تميّزت هذه الفترة بحظر التجول والقيود على الحريات المدنية والعمليات العسكرية دون رقيب أو حسيب. فقد أدى تمرد "الحزب" إلى سقوط عدد كبير من الضحايا على الجانبين، كما أدى إلى توليد دائرة من العنف ثبتَ صعوبة كسرها، فولد العنف المزيد من العنف وسط حلقة مفرغة من القمع شاركت فيه كذلك بعض الأحزاب المحلية، وتحديداً حزب "الحركة القومية" الذي راح يُعسكر طلابه من أجل قتال الأكراد ومجمل القوى اليسارية الأخرى.

أبتكرت الدولة التركية أسلوباً جديداً في قمع العنف، وذلك عبر حملة تجنيد عُرفت بنظام "حرّاس القرى"، وهم أكراد مقرّبون من الآغاويات أو يدورون في فلكهم. جندت تركيا عشرات الآلاف منهم وأعطتهم الأسلحة وبعض الصلاحيات، وباتوا ينسقون نشاطاتهم مع الجيش التركي. إضافة إلى ذلك تم استحداث نظام تدريب شبه عسكري لهم، بإدارة بعض الضباط المتقاعدون وبإشراف من الأغوات الأكراد في تركيا، فبات دورهم حزام أمان يشتبك مع مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" قبل بلوغ أنصار هذا الأخير لأهدافهم. هذا وباتوا، كذلك، بمثابة جهاز استخباراتي مهمته إبلاغ الجيش بتحركات المقاتلين الأكراد القادمين من الجبال أو الناشطين في الضواحي الفقيرة أو الهاربين من سوريا والعراق إلى الداخل التركي.

استمرت هذه المعارك حتى عام 1999، حين اعتقل جهاز المخابرات التركي، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، عبدالله أوجلان في العاصمة الكينية نيروبي، خلال توجهه إلى السفارة اليونانية هناك أو عودته منها. كان أوجلان يقوم، بتلك الفترة، بزيارة إلى أوروبا تحدث فيها في بعض البرلمانات الأوروبية حول المسألة الكردية وحول القمع الذي يمارسه الجيش التركي، ثم توجّه إلى أفريقيا للقيام ببعض الزيارات السرية، إلا أنه وقع في قبضة المخابرات التركية، ونقل إلى الأراضي التركية ليواجه محاكمة سريعة بتهم تتعلق بتقويض الدولة ونظامها وأسسها وسيادتها وسلامة شعبها.

مع اعتقاله وسجنه في تركيا، خفت العمليات العسكرية الكردية ضد المواطنين والجيش التركي والمدارس، فيما توصلت الدول الأوروبية عبر الضغط على تركيا لإلغاء عقوبة الإعدام قبل إصدار الحكم النهائي بحق أوجلان، وذلك بحجة إلغاء عقوبة الإعدام لتتماشى مع "معايير كوبنهاغن" الضرورية من أجل الدخول كعضو في الاتحاد الأوروبي. فانتهى أمر أوجلان بصدور حكم بالحبس المؤبد بحقه، وأودع في سجن جزيرة إميرلي التركي، حيث يكتب وينشر كتاباته في الوقت الحالي وينظم بعض الاضرابات المتقطعة عن الطعام. أما حزبه، فقلص عملياته الأمنية إلى حدودها الدنيا بعد اعتقاله، وأعلن أن أوجلان هو "زعيم أبدي للحزب"، بحسب بيان رسمي نشره الحزب عام 1999.

"الانفتاح الكردي": مقاربة إردوغان المختلفة

أدى القبض على أوجلان إلى تغيير مسار الصراع، وتغيير في تكتيكات "حزب العمال الكردستاني". كما أصبح سجن أوجلان لاحقاً حافزاً لتحوّل الجماعة نحو الدعوة إلى الحلّ السلمي والحوار السياسي، كما التخفيف من المطالب المرتبطة بإقامة دولة كردستان المستقلة، وصولاً إلى تخفيض سقف المواجهة والمطالب لتتضمن حقوقاً ثقافية ولغوية فقط.

انخرطت الحكومة التركية في مناقشات مع قادة الحزب المسجونين لديها، وذلك لاستكشاف إمكانية التوصل إلى حلّ دبلوماسي للصراع، خاصة وأنهم باتوا تحت سلطتها المباشرة وفي سجونها، وتستطيع الضغط عليهم دون تكبّد الكثير من العناء. أشارت هذه التطورات إلى تزايد الاعتراف بضرورة معالجة المسألة الكردية بالوسائل السلمية لدى الحكومة التركية، وقد كانت المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا الطرح على الحل الأمني والعسكري. لم يتم التوصل إلى اتفاق قبل سنة 2009، فتوصل الحكومة التركية إلى تسوية مع الأكراد، في حقبة عُرِفت باسم "الانفتاح الكردي" الذي كان قد أطلقه عام 2005 رئيس الوزراء التركي في حينها رجب طيب إردوغان.

في تلك السنة، أطلق إردوغان مواقفاً متفهمة للمسألة الكردية، وطرح حلولاً مرتبطة بمجال الحقوق الثقافية واللغوية وذلك خلال خطاب شهير ألقاه خلال حفل شعبي أقيم له في مدينة دياربكر؛ وهي المدينة التاريخية للأكراد والأكبر حجماً. ظهر نهج أكثر انفتاحاً تجاه المسألة الكردية، خاصة وأن العلاقات التركية السورية والتركية العراقية كانت في تحسن مضطرد خلال تلك الفترة، إضافة إلى قضايا داخلية تركية مرتبطة بالصراعات والتنافس بين حزب إردوغان وأحزاب المعارضة الرافضة لأي تسوية مع الأكراد، وتحديداً حزب "الشعب الجمهوري" العلماني المعارض.

مع إظهار الحكم التركي مرونة في مجال الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، وامتناع "حزب العمال الكردستاني" عن ممارسة أعمال عنفية، تطور "الانفتاح الكردي" إلى اتفاق مكتوب عام 2009، أقر حقوقاً لغوية للأكراد في تركيا، ومنها السماح بالتكلم بلغتهم في الشارع وأمام السلطات القضائية، كما في تعليم اللغة الكردية في المدارس الرسمية، وبث التلفزيون الرسمي التركي بعض برامجه باللغة الكردية، كما السماح باستخدام الكلمات الكردية في تسمية الأطفال والقرى والأحياء، إضافة إلى تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الكردية وغيرها من الأمور اللغوية والثقافية والتنموية.

كان "الانفتاح الكردي" هذا نتيجة مواقف مترويّة وواقعية من الطرفين، كما نتيجة مفاوضات أجرتها الحكومة مع عبدالله أوجلان المسجون لديها، إضافة لمفاوضات أخرى أجريت في أوروبا بين جهاز الاستخبارات التركي وقادة أكراد يسكنون هناك. في الواقع، هدف الاتفاق إلى معالجة المظالم طويلة الأمد للسكان الأكراد، كما سعى إلى تحسين الحقوق الثقافية الكردية وتعليم اللغة، مما مهد الطريق أمام إظهار الرغبة في التوصل إلى حلّ سياسي لا ثقافي فقط.

ومـع ذلـك، وعلـى الرغـم مـن الخطـوات الإيجابية الأوليـة، واجهـت العمليـة تحديات أدت فـي نهايـة المطاف إلى انتكاسـات. ففـي السـنوات القليلـة اللاحقة علـى الاتفاق، عادت التوترات إلـى الظهور، خاصة مع بـروز نزاع معقد وعنيف بين الدولة التركية والأقلية الكردية شـمال سـوريا منذ عام 2011. أدت الحرب في سـوريا إلى تعرقل جهود السـلام داخـل تركيـا، خاصة وأن معظم الأحزاب والميليشـيات الكردية شـمال سـوريا تديـن بالولاء لأوجلان، وهي مرتبطة بـ"حزب العمال الكردسـتاني" بشـكل أو بآخـر، لكنها تحظى بهامش من الحريـة في التصرف والعمل.

مع دخول الجيش التركي طرفاً في الحرب السـورية، وسـيطرته على أراضٍ في شـمالها منذ عام 2016، عاد النزاع بيـن الجيـش التركـي و "حـزب العمال الكردسـتاني" داخل تركيا، حيـث قام هذا الأخيـر بتنفيذ عمليـات أمنية داخل البـلاد، فيمـا قامـت الحكومة باسـتخدام الجيش الرسـمي وحـراس القرى في ردودهـا عليهم، وغالباً ما تسـتخدم الفـرق الخاصـة والطيران للإغارة على مخيماتهم التدريبية في الجبال الشـاهقة شـرق تركيا.

"الانفتاح الكردي": مقاربة إردوغان المختلفة

في تطور مفاجئ أعلن "حزب العمال الكردسـتاني" رسـمياً حل نفسـه في 12 أيار/مايو 2025، وذلك عقب مؤتمر عام لقيادة الحزب عقد في معاقله بجبال قنديل في شـمال العراق. وقد صدر هذا الإعلان التاريخي اسـتجابة لدعوة وجهها الزعيم الأبدي للحزب، عبد الله أوجلان، في وقت سـابق من شـهر شـباط/فبراير من العام نفسـه، حث فيها الحـزب علـى إنهـاء الكفـاح المسـلح المسـتمر منـذ عقـود والسـعي نحـو حـل سـلمي عبـر القنـوات السياسـية والدبلوماسـية. هذا القرار يمثل نقطة تحوّل مهمة في مسـار الصراع الكردي التركي، ويسـتدعي مقارنته بتحولات سـابقة طـرأت على الحـزب، خاصة بعد اعتقـال أوجلان الذي أفضـى تدريجياً إلى تخفيض سـقف المطالـب والتركيز على الحقـوق الثقافية واللغوية.

السياسة التركية تجاه أكراد إيران تمر بطهران

لـم تقتصـر العمليات العسـكرية التي قام بها الجانـب التركي على الأراضـي التركية، إنما تعدتها لتشـمل كافـة الأراضي المحيطة. من المؤكـد أن تعامـل الجيش التركي والحكومات التركيـة المتعاقبة مع أكـراد الداخـل أسـهل وأكثر سلاسـة إن تمـت مقارنته مـع التعامل معهـم في الـدول الأخرى، وذلـك لوجود عوامـل واعتبـارات كثيرة تؤخذ بالحسبان.

فـي سـوريا والعـراق، تعاملـت تركيا بقسـوة مع الأكـراد والحركات الانفصاليـة الكردية، فيمـا كان تعاملها مع أكراد إيران أقل حدة نظراً لضعـف الأنظمة العراقية والسـورية بالمقارنـة مع النظام الإيراني. لـم يعنِ ذلـك، بمطلق الأحوال أن تركيا لم تسـتخدم الدبلوماسـية كذلـك فـي التعامل مـع الطموحات الكرديـة، بل نسـقت مواقفها وقامـت بإبـرام اتفاقيات مع الحكـم الإيراني كما مـع حكومة إقليم كردستان شمال العراق.

علـى العمـوم، يبقى أن أسـاليب التعامـل التركي مع ما تعتبره خطـراً على أمنها القومي متعـدد الجوانب، ويحمل في طياته أسـالـيباً ناعمة وقوية في آن، فتسـتخدم القوة العسـكرية أحياناً وتلك السياسـية والدبلوماسـية أحياناً أخـرى، فيمـا الهدف واحد وهو منـع تأثير الحركات الكردية خارج تركيا علـى تلك التي في داخلها.

تشـكّل الأقلية الكردية في إيران، الواقعة على طول الحدود الشـرقية المشـتركة مع تركيا، تحدياً محتملاً لأمن تركيا القومـي. أثـارت إمكانيـة التعـاون عبـر الحـدود بيـن الجماعـات الانفصالية الكرديـة مخاوف بشـأن وصـول التأثيرات المزعزعة للاسـتقرار إلى الأراضي التركية. وللتخفيف من هذا الخطر، اتبعت تركيا نهجاً متعدد الأوجه، وسـط إدراكها لأهمية الجهود الدبلوماسـية والتعاون مـع الحكومة الإيرانية.

إن انعقـاد مؤتمـر عام للقيادة في جبال قنديل للإعلان عن قرار بهذا الحجم يؤكد على أهمية هذه الخطوة بالنسـبة للحـزب وقواعـده. فكمـا أدى اعتقال أوجلان سـابقاً إلى تغيير تكتيـكات الحزب، يبدو أن دعوته الأخيـرة لحل التنظيم تعكـس قناعـة متزايـدة لدى القيادة بضـرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من النضال السياسـي. يمكن تفسـير هذه الخطـوة في سـياق متغيرات إقليمية، والضغوط العسـكرية المتزايدة التـي واجهها الحزب، بالإضافة إلى ربما وجود إشـارات أو تفاهمات ضمنية مع الدولة التركية. فكما انخرطت أنقرة سـابقاً في محادثات غير مباشـرة لاستكشـاف حلـول دبلوماسـية، يبدو أن هناك إدراكاً متزايداً لـدى الأطراف المعنية بضرورة إعطاء الأولوية للحلول السـلمية.

إن إشـارة "حـزب العمـال الكردسـتاني" فـي بيانـه إلـى أن نضالـه "أوصـل القضيـة الكردية إلـى نقطـة الحل عبر السياسـة الديمقراطيـة" تشـير إلـى أن الحـزب يرى أن الظـروف الحالية تسـمح بالانتقـال من العمل المسـلح إلى العمل السياسـي المؤسسـي. هـذا التحول يذكر بمبادرة "الانفتاح الكردي" التـي أطلقها أردوغان، والتي وإن لم تكتمـل، إلا أنها فتحت الباب مؤقتاً لمناقشـة الحقـوق الثقافية واللغوية للأكراد.

أمـا بالنسـبة لما قد يكون "حزب العمال الكردسـتاني" قد كسـبه مقابل هـذا القرار، فتبقى التفاصيـل غير معلنة. ومع ذلك، من المرجح أن تكون هناك وعود أو تفاهمات تتعلق بوضع عبد الله أوجلان في السـجن، وإمكانية إطلاق سـراح بعـض السياسـيين الأكـراد، بالإضافة إلـى ربما فتح قنـوات للحوار حول مسـتقبل المناطـق الكردية وحقوق الأكراد في تركيا.

يبقـى أن نـرى كيـف سـتتعامل الدولة التركية مع هـذا التطور الهام. فإذا مـا قوبلت هذه الخطوة بإجـراءات إيجابية تهـدف إلـى بنـاء الثقـة ومعالجة جـذور القضية الكرديـة، فقد يمثل حـل "حزب العمـال الكردسـتاني" بالفعل بداية لمرحلـة جديدة من السـلام والاسـتقرار فـي المنطقة. ومع ذلـك، فإن نجاح هـذه العملية يعتمـد على إرادة جميع الأطراف للانخراط في حوار جاد وشـامل يفضي إلى حلول مسـتدامة وعادلة.

هـذا ورحبـت الدولـة التركية بقرار "الحزب" معتبرة، على لسـان وزير خارجيتها، هـاكان فيدان، إن إعلان "الحزب إلقاء السـلاح "تاريخي ومهم جداً"، مؤكداً على أن الأمر يتطلب آلية لتنفيذ هذا القرار بشـكل واضح وسـريع.

إدراكاً لمصالحهما المشتركة في منع التمرد والتأثير الكردي العابر للحدود، انخرطت تركيا وإيران في القنوات الدبلوماسية لمعالجة التهديد الكردي بشكل جماعي، وذلك منذ عهد شاه إيران واستمراراً في عهد الجمهورية الإسلامية. أدركت كلتا الدولتين أن الموقف الموحد حاسم لمواجهة أي حركات انفصالية كردية محتملة. وامتد هذا التعاون ليشمل تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق أمن الحدود، والجهود المبذولة لقمع أنشطة الجماعات المسلحة الكردية التي تشكل تهديداً لاستقرار أي من البلدين بحسب كتاب "المسألة الكردية والعلاقات التركية الإيرانية".

وقّعت تركيا أيضاً عدة اتفاقات معنية بهذا الأمر، ومنها بشكل خاص "معاهدة صداقة" عام 1926، كنتيجة مباشرة لثورة الشيخ سعيد النقشبندي التي كانت قد قامت قبل عام واحد، إضافة إلى ملاحق كثيرة مكمّلة للمعاهدة التي تذكر دوماً منع النشاطات التي من شأنها تعكير صفو السلام والأمن أو استخدام أراضي أي منهما في مجال تشجيع الحركات الإنفصالية. بهذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات التي اتخذت مضمونها تبعاً لروحية المعاهدة الأولى، ضمنت الدولتين تخفيف وطأة الحركة الكردية الانفصالية، وتعاون مستمر بينهما في مجال الدفاع عن سيادتهما الوطنية.

لم يكن التعاون التركي الإيراني بشأن المسألة الكردية خالياً من التعقيدات، وخاصة في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وذلك بسبب تدخل إيران ودعمها للمطالب الانفصالية الكردية في العراق، وهو الأمر الذي لم تستسغه تركيا بتاتاً. وبينما كانت كل من تركيا وإيران تهدفان إلى قمع الانتفاضات المحتملة، اتسمت علاقتهما بديناميكيات جيوسياسية مختلفة، ومصالح إقليمية معقدة، وعوامل تاريخية مؤثرة، وبفترات طويلة من التعاون الدقيق والخصام المحدود، إلا أن تحقيق التوازن بين مخاوفهما المشتركة بشأن النزعة الانفصالية الكردية مع الأخذ بالاعتبارات الإستراتيجية الأوسع نطاقاً كان كافياً لتحديد معالم تعاونهما، وساهم بقدر مقبول في بتر العلاقة بين أكراد إيران وأكراد تركيا.

ازدواجية التعامل التركي مع أكراد العراق

تشـترك الأقليـة الكرديـة في العـراق، المتمركزة في المناطق الشـمالية، فـي روابط لغوية وثقافيـة وحتى عائلية وقبليـة مـع الأكـراد في تركيا. ولمنع انتشـار المشـاعر الانفصاليـة المتأتية من إنشـاء مناطق كرديـة تتمتع بالحكم الذاتـي إلـى داخـل حدودها، سـعت تركيا إلـى الحفاظ على علاقات مسـتقرة مع القيـادات الكرديـة العراقية، فيما تحوّل الإقليم الكردي إلى لاعب محوري في هذا المسـعى كما في شـكل العلاقة بين أنقرة وبغداد. لم يعنِ ذلك أن تركيـا كانت متحمسـة لإقامة إقليم كردي شـمال العراق، إلا أن الوجود الأميركي هناك فـي حينها، دفع الجميع، بمـن فيهم تركيا والعراق وإيران وسـوريا وغيرهـم، للقبول بالأمر الواقع.

لـم تعانـد تركيـا كثيراً إنشـاء هذه المنطقـة ذات الحكم الذاتي، بل مـدت علاقات مع قياديهـا، وخاصة آل البارزاني وآل الطالبانـي الذيـن يتمتعـون بسـطوة ومقـدرة معتبَرة فـي الإقليم. تعاملت تركيـا مع الواقع الجديـد بواقعية، وراحـت تعـزز شـبكة علاقاتهـا وحتى اسـتثماراتها شـمال العـراق، وخاصة فـي مدينة إربيـل ودهوك، فيمـا تركزت اسـتثمارات إيران في مدينة السـليمانية، خاصة بعـد الخروج الأميركي من العراق.

واقعيـة الحكـم التركـي تعززت في مجال الأمـن كذلك، إذ بات دعم حكومات الإقليم الكردي مشـروط بوقوفه ضد أعمـال "حـزب العمـال الكردسـتاني" المتمركـز في جبـال قنديل، كما في اسـتمرار تدفـق المـوارد الطبيعية إلى تركيـا. وهـي شـروط أرادتها تركيا لتعزيـز أمنها القومـي والاقتصادي، فجعلت مـن دعمها للإقليـم وحكمه الذاتي مشـروطاً بتنفيـذ مطالبهـا، ونجحت إلى حد كبير في هـذا المجال وتحقيق ما أرادته.

أمـا جبال قنديل شـمال العـراق، فأصبحت نقطة محوريـة مهمة في جهود تركيا لإدارة التهديـد الكردي. كانت الجبال بمثابـة ملجـأ للحـزب الذي كان يهدف إلى شـن هجمات عبر الحـدود على تركيا من ناحية، إضافة إلـى تنظيم وتدريب قواتـه المقاتلـة مـن ناحيـة أخـرى. وكان النهـج الـذي اتبعتـه تركيا فـي التعامل مـع هذا التحـدي يجمع بيـن الضغط الدبلوماسـي، تبـادل المعلومات الاسـتخباراتية والغارات العسـكرية بين الحين والآخـر لتعطيل القـدرات العملياتية للحـزب في المنطقة. هذا وشـهدت السـنوات الأخيرة عمليات عسـكرية منسـقة بين تركيا والعـراق من جهة، وبين تركيـا وحكومـة إقليم كردسـتان من جهة أخـرى تخللها توغّل تركي إلـى تخوم جبال قنديل، كمـا عمليات أمنية خاصة علـى مخيمات المقاتلين الأكراد وضربات عسـكرية جوية متكررة.

اتسـم تعامـل تركيـا مـع أكـراد العـراق بالإزدواجيـة. وبينمـا كانـت أنقـرة تهدف إلـى كبح أي دعـم لـ"حـزب العمال الكردسـتاني" وضمان الاسـتقرار في المنطقة بشـكل أساسـي، فقد أدركـت أيضاً أهمية الحفـاظ على العلاقات الاقتصاديـة مع حكومة إقليم كردسـتان وإدارة علاقاتها ضمن الإطار الأوسـع لسياسـتها الخارجيـة تحقيقاً لمصالحها الخاصـة، أكانـت تلك الأمنية أم الاقتصادية الحيوية للدولة والشـعب التركي.

الأكراد السوريون والديناميكيات المتغيّرة

قبل التوقيع على "اتفاقية أضنة" عام 1998، واجهت تركيا وضعاً معقداً فيما يتعلق بالأكراد في سوريا. وخوفاً من احتمال تعاون الأكراد في سوريا مع أكراد تركيا، سعت هذه الأخيرة إلى الضغط على النظام السوري لقمع أي أنشطة كردية يمكن أن تلهم النزعة الانفصالية عبر الحدود. وتضمن ذلك مناورات دبلوماسية، وضغطاً سياسياً، وتهديدات عسكرية بين الحين والآخر لردع سوريا عن دعم أو إيواء العناصر الانفصالية الكردية.

لعبت سوريا دوراً مركزياً في تعزيز القدرات القتالية واللوجستية لـ"حزب العمال الكردستاني" خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، فيما وصل الأمر بتركيا إلى تحريك وحداتها العسكرية وألويتها القتالية على الحدود مع سوريا. إضافة إلى ذلك، تميّز عام 1997 والعام الذي تلاه بتعزيز شبكات التعاون بين تركيا وإسرائيل بشكل أثار مخاوف سوريا من عمل عسكري مشترك يضرّ بمصلحتها، فما كان من سوريا إلا أن أذعنت للضغط التركي، ووافقت على "معاهدة أضنة" التي تضمنت الكثير من البنود المتعلقة بالحدود المشتركة، ومنها بشكل خاص، لجم النشاط العسكري والسياسي لـ"حزب العمال الكردستاني" وطرد رئيسه أوجلان من سوريا، فيما انتهى أمر هذا الأخير مسجوناً فمحاكماً في تركيا بعدما قبضت عليه المخابرات التركية في نيروبي.

أدى اندلاع الحرب الأهلية السورية إلى ظهور مجموعة جديدة من الديناميكيات في المعادلة التركية الكردية. أثار إنشاء مناطق كردية ذات حكم ذاتي في شمال سوريا، وبشكل خاص تحت راية "قوات سوريا الديمقراطية"، مخاوفاً في تركيا من تكاثر المناطق ذات الحكم الذاتي على حدودها وانتشار تأثيرها إلى الداخل التركي. هدف التدخل العسكري لأنقرة في شمال سوريا إلى مواجهة ما اعتبرته نفوذاً متزايداً للجماعات الكردية السورية ذات العلاقات مع "حزب العمال الكردستاني"، فأزالت نفوذ وسيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" عن الكثير من المساحات الجغرافية والمدن والقرى، مانعة إياهم من إحكام قبضتهم الأمنية غرب نهر الفرات، فيما بقيت تلك القوى مسيطرة على شرق الشمال السوري، وذلك بدعم أميركا بشكل أساسي.

يؤكد النهج الذي اتبعته تركيا في بيئة ما بعد اندلاع الحرب الأهلية في سوريا استعدادها للقيام بعمل عسكري مباشر لحماية مصالحها الأمنية والقومية، ومنع توحيد المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي على طول حدودها. ومع ذلك، أثارت التدخلات العسكرية التركية أيضاً جدلاً دولياً ولفتت الانتباه إلى تعقيدات السياسة الإقليمية، كما وتعقيدات المسألة الكردية بشكل خاص.

في الختام، إن استراتيجيات تركيا لإدارة التهديد الكردي خارج حدودها تظهر تفاعلاً معقداً بين العمل الدبلوماسي والسياسي، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والأعمال العسكرية، والتعاون العملي مع مختلف أصحاب المصلحة الإقليميين. وكان الهدف الشامل والأول لتركيا هو ضمان الاستقرار في البلدان المجاورة ومنع قيام أي كيان كردي مستقل فيها، والقضاء على أي محاولة لدعم آتٍ من خارج الحدود للحركات الانفصالية الكردية في تركيا، وبالتالي الحفاظ على أمنها القومي الذي يبقى الهاجس الأكبر في سياسات تركيا تجاه الدول التي تجاورها أو عندما يتعلق الأمر بالمسألة الكردية.

الأمن القومي التركي ومستقبل المسألة الكردية

على مدى عقود، مارست تركيا سياسات متنوعة ومتعددة الأساليب تجاه المسألة الكردية. لم تركن تركيا إلى أسلوب دون آخر، كما لم تحد سياساتها وإجراءاتها داخل حدودها الوطنية فقط، بل نوّعت في أساليبها على الرغم من تفضيلها للحل الأمني في مقابل الحل السياسي، كما وسّعت نشاطاتها الدبلوماسية والعسكرية وعملياتها الأمنية لتشمل دولاً أخرى في محيطها الإقليمي.

فيما يبقى الهدف الأول والأساسي لتركيا هو منع نشوء حركة انفصالية جدية في داخلها من قِبل الأكراد، كما منع بلوغ تأثيرات التغييرات والأحداث لدى الأكراد في الدول المحيطة من بلوغ أكراد تركيا. كل هذا يدخل في نطاق الأمن القومي التركي الذي يرى، مهما تبدلت العهود وهوية الحكّام، إذ أن الانتقاص من السيادة التركية على أراضيها أو تهديد سلامة أراضيها من قِبل أقلية عرقية هو نقض للأمن القومي التركي.

لا يختلف كثيراً أسلوب تعامل الحكم التركي مع المسألة الكردية باختلاف نوع النظام السياسي القائم أو هوية الحكام. ففي ظل حكم مصطفى كمال "أتاتورك" استخدمت السلطة الجيش والقمع والعنف لإحباط تصاعد المشاعر القومية الكردية وقمعت التمردات والثورات، وهكذا حصل لحظة غيابه في مدينة ديرسم. ليس العنف المسلح وحدة أداة لآلة القمع التركية، بل كان العنف الإيديولوجي في المجال الثقافي هو أداة أخرى تم الركون إليها للقضاء على الطموحات القومية الكردية.

لم تكن تجربة "حزب العمال الكردستاني" ناجحة جداً في تحقيق الكثير للمسألة الكردية، إلا في مجال إبرازها كمسألة مهمة على طاولة الدول الكبرى والإقليمية على حد سواء، كما تشريع باب التدخل في شؤون تركيا الداخلية. التجربة التي استنزفت الشباب الكردي والتي عرقلت التنمية في المناطق الكردية لم توصل إلى نتيجة تذكر، سوى بعض الحقوق الثقافية واللغوية التي حصل عليها الأكراد منذ عام 2009، في محاولة من رجب طيب إردوغان التوصل إلى تسوية سياسية تكون لاحقة للاتفاق على الشؤون الثقافية.

أما في الخارج، فلم تكن تركيا متساهلة أمام أي احتمال لانتقال عدوى الحركات الانفصالية إلى أراضيها، فتعاونت مع إيران في المجال الدبلوماسي من أجل منع أي تهديد محتمل لسيادتها من أكراد إيران، كما تعاونت مع الإقليم الكردي شمال العراق من أجل كبح جماح المقاتلين في جبال قنديل، فيما حاربت هؤلاء تماماً كما حاربت أكراد سوريا ودخلت إلى مناطقهم وسيطرت على بعضها.

لعبت سوريا دوراً مركزياً في تعزيز القدرات القتالية واللوجستية لـ"حزب العمال الكردستاني" خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، فيما وصل الأمر بتركيا إلى تحريك وحداتها العسكرية وألويتها القتالية على الحدود مع سوريا. إضافة إلى ذلك، تميّز عام 1997 والعام الذي تلاه بتعزيز شبكات التعاون بين تركيا وإسرائيل بشكل أثار مخاوف سوريا من عمل عسكري مشترك يضرّ بمصلحتها، فما كان من سوريا إلا أن أذعنت للضغط التركي، ووافقت على "معاهدة أضنة" التي تضمّنت الكثير من البنود المتعلقة بالحدود المشتركة، ومنها بشكل خاص، لجم النشاط العسكري والسياسي لـ"حزب العمال الكردستاني" وطرد رئيسه أوجلان من سوريا، فيما انتهى أمر هذا الأخير مسجوناً فمحاكماً في تركيا بعدما قبضت عليه المخابرات التركية في نيروبي.

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال إفريقيا و إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر
بالضرورة عن موقف المؤسسة